

الإستثمار الأجنبي المباشر و تحرير تجارة الخدمات : تقييم تأثير الشراكة الأورومتوسطية

تؤثر تجارة الخدمات بشكل إيجابي وملحوظ على الإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (MNMCs)، حيث نجد أن وجود الحواجز التجارية المرتفعة تفسح المجال لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية وذلك من خلال تحرير تجارة الخدمات، والتي من شأنها تعزيز التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتوظيف، وكذلك النمو الاقتصادي. كما أنه ومن خلال السيطرة على الآثار المترتبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، تُظهر النتائج ان تحرير تجارة الخدمات بنسبة 100٪ سترتب عليه زيادة إضافية للإستثمار الأجنبي المباشر تتراوح ما بين 110٪ إلى 260٪.

نستنتج من ذلك أهمية الحث على الاستفادة من الآثار المترتبة على تبني سياسة الشراكة الأورومتوسطية لتحقيق النمو والازدهار وخلق فرص العمل، هذا بالإضافة لأهميتها الخاصة بالنسبة لكل من واضعي السياسات، والمفاوضين التجاريين، والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية.

التوصية السياسية 1: تعميق الإلتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية

نظرا لحجم الحواجز أمام تجارة الخدمات والإستثمار في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCs، فضلا عن وجود الكثير من هذه الحواجز فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يوصى في المدى القصير أن تركز تحرير تجارة الخدمات والإستثمار على تعميق الاتفاقيات الدولية القائمة. كما ينبغي التركيز بشكل خاص على إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات والإستثمار، بحيث يتم الرجوع الى التعهدات القانونية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) الخاصة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS). كما ينبغي أن يهدف التحرير إلى تأمين الإصلاحات الراهنة، وتعميق الإلتزامات القائمة في قطاعات محددة وكذلك الطرق الخاصة بتوفير الخدمات، فضلاً عن توسيع الإلتزامات لتشمل قطاعات جديدة. وسيوفر التفاوض حول المشاريع الجديدة في مجال تجارة الخدمات والإستثمار في إطار جولة الدوحة الحالية لتنمية التجارة لمنظمة التجارة العالمية المزيد من المكاسب في قطاعات إقتصادية أخرى من شأنها أن تزيد كل من التجارة والإستثمار.

اعداد: خوان كوستا-ي-فونت و ميريا بورنل بورتا-كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، إنجلترا.

يستند هذا الموجز على تقرير فيميز بعنوان: "الإستثمار الأجنبي المباشر و تحرير تجارة الخدمات: تقييم تأثير الشراكة الأورومتوسطية" (34-19) تحت اشراف:

خوان كوستا-ي-فون و ميريا بورنل بورتا-كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية إنجلترا، بالتعاون مع ليثور هيرمان و ألفريد توفياس.

ويمكن تحميل التقرير الكامل من [Femise Research](http://Femise_Research) - FEM34-19

ويجب على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية (الجزائر، وسوريا، ولبنان، وليبيا وفلسطين)، أن تتخذ خطوات ملموسة لتوثيق الالتزامات المستقبلية .

التوصية السياسية 2 : التفاوض حول منطقة تجارة حرة للخدمات

من المرجح أن يكون لاتفاقية التجارة الحرة للخدمات أثراً كبيراً على تحرير التجارة والمكاسب التجارية والإجتماعية المرتبطة بها، حيث أنها سوف تشمل تقريباً جميع قطاعات الخدمات وطرق توفير الخدمات . ولذلك ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية في الخدمات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS وفقاً لأهداف الشراكة الأورومتوسطية وبروتوكول اسطنبول الخاص بتحرير تجارة الخدمات . وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعميق الالتزامات الواردة في اتفاقية الجاتس على المدى القصير سوف يعطي دفعة لتحقيق الهدف طويل الأجل وذلك بإقامة منطقة تجارة حرة للخدمات تتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية . ويجب أيضاً الأخذ في الاعتبار أن كلاً من الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS يختلفان من حيث مستوى تطورهما وقدرتهما على استغلال العديد من وفورات الحجم المرتبطة بالتجارة والاستثمار في الخدمات المختلفة . ونتيجة لذلك، فمن المحتمل أن يشهد الاتحاد الأوروبي زيادة في حجم الصادرات والاستثمارات إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS . ونجد أنه من الممكن أن تحدث آثار المحرك الأول في السوق، بمعنى أنها تحد في المستقبل من نفاذ المنافسين المحتملين إلى الأسواق . ويمكن التقليل من الآثار الضارة التي قد تنشأ من خلال القواعد المنظمة و سن التشريعات التي تهدف إلى ضمان حرية المنافسة والنفاذ إلى البنية التحتية والشبكات، على سبيل المثال، وكذلك التسويق، والاتصالات، وإمدادات الطاقة وتوزيعها وغيرها . وسوف تستفيد بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS من صادرات واستثمارات الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة المنافسة السعرية، وزيادة تنوع وعرض المنتجات، والتوسع في العمالة .

ومن المرجح أن تزداد صادرات بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS نحو الاتحاد الأوروبي في قطاعات محددة (وخاصة الخدمات غير المتصلة اي الغير معتمدة علي شبكات) ويمكن أن تزيد من جاذبيتها لأسواق الاتحاد الأوروبي من خلال المزيد من التقارب مع معايير الاتحاد الأوروبي . ويعتبر مثل هذا التقارب لمكتسبات التزامات الاتحاد الأوروبي Acquis Communautaire في أسواق بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS أكثر جاذبية لشركات الاتحاد الأوروبي . وبالإضافة إلى ذلك، فإن إقامة منطقة تجارة حرة إقليمية سوف يعزز التجارة البينية لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

التوصية السياسية 3 : التفاوض حول إتفاقية إستثمارية

تشكل الاستثمارات جانباً مهماً في تجارة الخدمات عندما يتم توفير التجارة عن طريق التواجد التجاري، أي عن طريق تواجد موردي الخدمات الأجانب في الخارج . ويجب أن يكمل ويؤمن اتفاق استثماري بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS والاتحاد الأوروبي فوائد تحرير تجارة الخدمات .

إن مثل هذا الاتفاق الاستثماري سوف يطمئن المستثمرين الأجانب حول حقوق الملكية الخاصة بهم، بغض النظر عن تغيير الحكومات والتفضيلات السياسية . كما يمكن أن يسمح للمستثمرين الأجانب الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي لا تمنح لبلدان أخرى . ومع ذلك، ينبغي أيضاً أن يساعد هذا الاتفاق على تعريف وتحديد آلية لتسوية المنازعات لمعالجة منازعات الاستثمار التي قد تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة .

التوصية السياسية 4 : تركيز التحرير على التجارة العابرة للحدود والتواجد التجاري

ينبغي أن يركز تحرير تجارة الخدمات على توفير الخدمات عبر الحدود أو من خلال التواجد التجاري . وفي الوقت الذي ينطوي فيه الأخير على الحركة عبر الحدود لمقدمي الخدمات، يتضمن الأول الحركة عبر الحدود للخدمة فقط من دون تنقل مقدمي الخدمات أو المستهلكين . فإن معظم التجارة عبر الحدود تتم من خلال شبكة الانترنت أو أنظمة الاتصالات الهاتفية . وتعتبر أشكال التجارة الأخرى إما أقل تقييداً ، مثل استهلاك الخدمات في

الخارج، كما هو الحال مع السياحة، أو تشوبها بعض الصعوبات السياسية كما هو الحال مع حركة اليد العاملة الأجنبية .

ينبغي أن يركز تحرير التجارة على إزالة وتبسيط الأعمال الغير ضرورية والمرهقة وكذلك تنظيم اللاوائح والقوانين . وقد تسمح إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات عبر الحدود باستغلال وفورات الحجم نتيجة لانخفاض التكاليف الحدية لتوفير الخدمات للعملاء الجدد . وعلاوة على ذلك، فإن للتجارة عبر الحدود علاقات بديلة ومكملة على حد سواء مع التواجد التجاري حيث أنها تعززه، كما أنها تسمح بمستويات مرتفعة من الاستثمارات المطلوبة .

ومن المرجح أن تتحقق مكاسب خاصة إثر تحرير الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل . ورغم تمتع الاتحاد الأوروبي بميزة نسبية في هذه القطاعات إلا أن طبيعتهم تسمح بتوفير البنية التحتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ونمو الخدمات المحلية والصناعات التحويلية في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS .

التوصية السياسية (5) : تحرير التجارة في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMCS يجب أن يحافظ على المرونة التنظيمية لمعالجة عيوب السوق

يجب الأخذ في الاعتبار خلق بيئة تنافسية ديناميكية، كجزء من عملية التحرير، مع المحافظة على المعايير التنظيمية والمرونة . وبالتالي، فإن حكومات بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي MNMC تحتاج إلى تحقيق التوازن بين رغبات المستهلكين من حيث انخفاض الأسعار والإمدادات الكافية، مع تلك الخاصة بالشركات الأوروبية التي تسعى إلى أرباح مستقرة وكافية، والحاجة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام . وحيث تتميز بعض أسواق الخدمات بالمنافسة غير الكاملة، مثل وفورات الحجم، يجب أيضاً الأخذ في الاعتبار التدابير اللازمة لمنع تركيز السوق في المستقبل أو إقامة حواجز للمنافسين الجدد نتيجة لتحرير التجارة .

هذا العمل تم اعداده بتمويل من المفوضية الأوروبية في اطار الفيميز . محتويات هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المؤلفين و لا تعكس بأى حال من الأحوال وجهة نظر المفوضية او الفيميز .